
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العرب والأفارقة في عالم متغير (*)

د. ناصيف حتّي

باحث في وحدة البحوث - جامعة الدول العربية .

مقدمـــــة

تهدف هذه الدراسة الى بحث تطور التفاعل بين النظام الدولي مع التركيز على نظـام القطبين الاثنين من جهة ، والنظامين الاقليميين العربي والافريقي من جهة اخرى ، مع التـركيز ايضـاً على تفاعل النظامين الاقليميين في الاطار الدولي للـوصول الى محـاولة رسم مسـار هذا التفـاعل مستقبلاً ، وقد يكون التفاعل اختراقاً متبادلاً (Interpenetration) متـوازياً او غـير متوازٍ ويتـرتب على كل وضع نتائج مختلفة .

اولاً : التفاعل بين النظام الدولي والنظامين الاقليميين

١ ـ اوجه الشبه بين النظامين الاقليميين

يتميز النظامان الاقليميان العربي والافريقي بسمات عديـدة متشابهـة ، فمن جهة المنظـور الاستراتيجي لنظام القطبين الاثنين ، يقع كل من النظامين في منطقة تعتبر « منطقة تنافس نفـوذ » حسب « قوانين اللعبة » بينهما . ويتـرتب على ذلـك سلوكيـة مختلفة عن سلـوكيتهما في « منـاطق النفوذ المطلق » حيث لا تسمح اي من القوتين العظميين بمحاولة اختراق من الطرف الآخر . اما في مناطق التنافس فهناك قبول ضمني من كل طرف بالحق الشرعي للآخر في التدخل ومحـاولة اقـامة تحالفات اقليمية ودعم مواقع اصدقائه ، مثلاً في افريقيا والمنطقة العـربية . ويبقى رد فعلـه مرنـاً وضمن حدود معينة على تدخل الطرف الآخـر مقارنـة مع رفضـه الشديـد لأي محاولـة يقوم بهـا الطرف الآخر للدخول الى منطقة نفوذه المباشر كأوروبا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفياتي واوروبا

(*) ان الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعبـر بالضـرورة عن وجهة نظـر المؤسسة التي يعمل فيها

الغربية وامريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . كذلك تعتبر المنطقتان ضمن المنظور ذاته متصلتين استراتيجياً بسبب موقعهما على المحيط الهندي[(١)] ومشاركتهما لمنطقة القرن الافريقي وللممرات المائية التي تربط المحيط الهندي بالبحر الابيض المتوسط .

ويملك كل من النظامين العربي والافريقي هويته المؤسسية . ويمكن القول ان بداية تكون كل منهما ارتبط بانشاء مؤسسته الاقليمية . فالنظام العربي تكون مع انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ والنظام الافريقي تكون مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . ونشأ النظامان في ظل انحسار الوجود الاستعماري الاوروبي الذي خضعا له لفترات من الزمن ، وفي ظل التحول الاساسي في النظام الدولي الذي شهد قيام القطبين الامريكي والسوفياتي وتفاعلهما النزاعي الحاد في محاولة لرسم حدود نفوذهما الدولي ، والذي اتسم بظاهرة الحرب الباردة ويتشابه النظامان ايضاً من حيث تأثر النخبة السياسية التي افرزتها الحركات الاستقلالية بالوجود الاستعماري ، إن كان من ناحية الثقافة او النظرة الى مفهوم الحكم بشكل عام وبناء الدولة ومناهج التربية مثلاً . واتسم النظامان منذ نشأتهما بامكانية تفاعلية داخلية حادة سواء اتخذت الشكل النزاعي او التعاوني ، وذلك نتيجة للبنية المجتمعية للدول المستقلة حديثاً التي حوت ولاءات لم تتطابق في بعضها مع الولاء للدولة الجديدة . فبعضها كان من نوع ولاء ما تحت الوطنية (Subnational) وبعضها الآخر من نوع ولاء ما فوق الوطنية (Suprenational) وبرز لكل من النظامين عقيدته التي عملت على تحديد هوية النظام واضفاء الشرعية على مؤسسته الاقليمية . فساهمت العروبة ، وقد قضت على كثير من الولاءات ما تحت الوطنية ، في حدة التفاعلات في النظام العربي ، كذلك ساهمت الافريقية في التغلب على بعض ولاءات « ما تحت الوطنية » التي تزخر بها افريقيا .

سمة اخرى يشترك بها النظامان وهي وجود ما يعرف « بالدولة المنبوذة » على حدود كل منهما : جنوب افريقيا ، روديسيا سابقاً واسرائيل . والدولة المنبوذة تعيش عادة في شبه عزلة دبلوماسية خاصة في محيطها الاقليمي ، وكذلك في المحافل الدولية الى حد كبير وهي تعتبر دخيلة على منطقة معينة ووجودها كدولة او كنظام وشرعية ذلك الوجود يشكل بحد ذاته قضية[(٢)] . وتكون هذه الدولة غير مقبولة في ما يفترض ان يكون محيطها الطبيعي لاسباب تتعلق بنشأتها وتركيبتها وتساهم هذه الدولة بشكل غير مباشر بزيادة حدة التفاعلاعت ضمن النظام الاقليمي المجاور وبزيادة حدة تفاعلات النظام المجاور ايضاً مع النظام الدولي .

٢ ـ التفاعل في المراحل الاولى : الخمسينات والستينات

بدأ اختراق نظام القطبين الاثنين لكل من النظامين الاقليميين في فترات مختلفة . ويمكن القول انه بدأ في الخمسينات في المنطقة العربية وفي اوائل السبعينات في افريقيا . فالموقع

---

(١) ما عرف مثلا بمنطقة « قوس الازمات » ، حسب زبغنيو برجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي ، يضم الدول العربية والافريقية المطلة على المحيط الهندي ، كذلك فإن اي استراتيجية للمحيط الهندي تفرض ان تتعامل مع الدول العربية والافريقية المطلة عليه ضمن تصور واحد .

(٢) Robert Harkavy, «Pariah States and Nuclear Proliferation,» *International Organization*, vol. 35, no. 1 (Winter 1981), pp. 135-163.

الاستراتيجي للمنطقة العربية بسبب قربها من الاتحاد السوفياتي ومن المنطقة التي عرفت « بالحزام الشمالي » في الاستراتيجية الامريكية التي كانت تحاول احتواء الاتحاد السوفياتي ومنعه من التقدم باتجاه المنطقة العربية واوروبا ، وتندرج المحطات الدبلوماسية الرئيسية في الاختراق الدولي للمنطقة العربية في ما يلي :

أ ـ محاولة الولايات المتحدة بعد « الاعلان الثلاثي » عام ١٩٥٠ تشكيل ما يسمى بقيادة الدفاع عن الشرق الاوسط للتصدي « لمحاولة الاختراق السوفياتي للمنطقة العربية » ، وقد فشلت في ادخال بلدان عربية ـ وتحديداً مصر ـ مع اسرائيل في هذا المشروع الذي يشابه الى حد ما الدعوة التي عادت واطلقتها الولايات المتحدة بعد ثلاثين عاماً لاقامة « الاجماع الاستراتيجي » في اول عهد ريغان .

ب ـ حلف بغداد وهو جزء من استراتيجية بناء الاحلاف الغربية لتطويق الاتحاد السوفياتي .

ج ـ حرب السويس وقد ساهمت في ادخال الاتحاد السوفياتي الى المنطقة .

د ـ التدخل الامريكي في لبنان تحت مظلة « مبدأ ايزنهاور » او « نظرية « الاحتواء الثاني » .

هـ الصراع الامريكي السوفياتي الذي وجد مدخلاً له عبر النزاع بين القاهرة وبغداد في مرحلة ما بعد الثورة .

و ـ الدور الامريكي الناشط في الستينات لاحتواء وضرب مركز الاستقطاب في النظام العربي : مصر ، وقد نجح هذا الدور الى حد كبير في حرب ١٩٦٧ . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان « خطر » مصر على المصالح الغربية كان يتعدى المجال العربي الى المجال الافريقي .

إذا كانت حدة التفاعلات وكثافتها في النظام العربي نتيجة للدور المصري بشكل خاص والذي اتخذ شرعيته من عقيدة النظام ، من العوامل التي دفعت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لاهداف متنافسة بالطبع ، الى زيادة تركيزهما على المنطقة العربية وبالتالي اختراق النظام العربي .

ويبرز في هذا السياق الفرق بين العروبة التي اتسمت بطابع حاد ومؤثر في تفاعلها مع النظام الدولي والافريقية التي عبرت عن رغبة في التميُّز عن غيرها وتحديداً تعريف الهوية الاقليمية المستقلة ، ومحاولة لتطويع البنى التقليدية القائمة لمقتضيات الفكر التحديثي والاستقلالي للقادة الجدد . كذلك ساهم مستوى الامكانات في النظام العربي، وتحديداً وجود النفط وتنامي اهميته خاصة بالنسبة الى الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة، في زيادة الاهتمام الدولي بالمنطقة العربية .

لقد كان الصراع الدولي في الخمسينات والستينات ، متمركزاً حول اوروبا وآسيا(٣) ، حرب

---

(٣) Arthur Jay Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» in: Roger Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 64.

فيتنام ، الشرق الاوسط ، « المسرح الاوروبي » . اما افريقيا فكان الاهتمام الرئيسي فيها للدول الاوروبية الاستعمارية وللصين الشعبية فيما عدا ذلك كان اهتمام القوتين العظميين بالنظام الافريقي محدوداً . فافريقيا مثلاً كانت « مسرحاً » ثانوياً في استراتيجية الناتو في تلك الفترة . وقد حاولت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال في فترات مختلفة في الخمسينات وبداية الستينات ادخال المنطقة في اطار استراتيجية الحلف الغربي ، وذلك في محاولة للافادة القصوى من الدعم الامريكي ، اذ ادرك الاوروبيون ان التضامن الغربي في اطار الناتو لمواجهة الاستراتيجية السوفياتية كان يشكل عنصر دعم امريكي مهم ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال قد استعملت مساعدات قدمت لها ضمن « مخطط مارشال » الامريكي لتدعيم وجودها في افريقيا[٤] . كذلك وافقت مثلاً قيادة الناتو على مطالب كل من فرنسا والبرتغال لنقل بعض ثرواتهما المخصصة للناتو للدفاع عن اوروبا الغربية ، الى مستعمراتهما في افريقيا[٥] . كان الدور الامريكي في تلك الفترة كما ظهر في اطار الناتو حذراً ومحدوداً من حيث عدم اتجاهه نحو التورط في افريقيا .

كذلك الامر بالنسبة للدور السوفياتي الذي برز في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام ١٩٥٦ ، حيث ركّز المؤتمر على مفاهيم التعايش السلمي و« منطقة السلام » والتحول من نظرية المعسكرين الى الثلاثة معسكرات . واعتمد الاتحاد السوفياتي توجهاً قائماً على دعم « البورجوازيات الوطنية » التي تناضل ضد الاستعمار وتعمل « لعدم الانحياز » وللتنمية . وراهن الاتحاد السوفياتي على امكانية تحول بعض الدول ـ غينيا ، غانا ، مالي ـ في مرحلة لاحقة نحو الاشتراكية العلمية ، وقد دعي ممثلون عن هذه الدول لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد عام ١٩٦١ . عملت الاستراتيجية السوفياتية على محاولة تثبيت وتقوية النفوذ السوفياتي في بعض الدول الافريقية ودفع الاحزاب الوطنية الافريقية نحو مواقف اكثر جذرية كبديل عن دعم او انشاء احزاب شيوعية[٦] . وازداد التوجه السوفياتي مرونة في منتصف الستينات ، ويبدو ان تغيير الحكم في كل من غانا عام ١٩٦٦ ومالي عام ١٩٦٨ اظهر للسوفيات محدودية قدرتهم على التأثير في الاوضاع واهمية العوامل والاعتبارات الداخلية في كل بلد في احداث التغييرات .

ونشطت الصين الشعبية في افريقيا اذ وجدتها مكاناً مهيأً ، كدول زراعية فقيرة ، لنجاح النموذج الماوي في الثورة ، فركزت على سياسة المساعدات والتبادل التجاري وكان اكثر المستفيدين تنزانيا ، زامبيا ، الصومال وزائير .

كذلك لعبت اسرائيل دوراً نشيطاً في افريقيا مستفيدة من علاقاتها المميزة مع فرنسا في اواخر الخمسينات لاقامة علاقات مع الدول الافريقية التي كانت مستعمرة من فرنسا والتي بقيت

---

(٤) Leslie Rubin and Brian Weinstein, *Introduction to African Politics: A Continental Approach* (New York: Praeger, 1974), p. 95.

(٥) Christopher Coker, «The Western Alliance and Africa, 1949-81,» *African Affairs,* vol. 81 (July 1982), p. 324.

(٦) Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» pp. 54-59, and Dan C. Heldman, *The USSR and Africa: Foreign Policy under Khrushchev* (New York: Praeger, 1981), pp. 53-105.

تتأثر بالنفوذ الفرنسي[٧] . كذلك استفادت اسرائيل من صورتها المطمئنة في افريقيا كدولة صغيرة متقدمة لا يمكن أن تحمل معها مخاطر الاستعمار التي تمثله الدول الغربية والقادرة ايضاً ـ لما تملكه من خبرات وامكانات ـ على المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي ومساعدة الدول المستقلة حديثاً والشديدة الحساسية تجاه التعاون مع الدول الكبرى، خاصة تلك التي تمثل رموزاً استعمارية . وهدفت اسرائيل في سياستها الافريقية الى تحقيق عدة اهداف اهمها كسر طوق الاحتواء العربي والحصول على دعم لشرعيتها الدولية سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً عبر تمتين شبكة علاقات التعاون التي تقيمها مع دول مختلفة ، كذلك الافادة اقتصادياً من افريقيا كسوق لصادراتها .

٣ ـ التفاعل في السبعينات او الاختراق الحاد

ساهمت ثلاثة تطورات رئيسية ، في مطلع السبعينات ، في النظامين العربي والافريقي في زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة العربية من جهة وفي تحول افريقيا الى مسرح اساسي في الصراع بين القوتين العظميين من جهة اخرى . وتتدرج هذه التطورات في الآتي :

أ ـ بداية انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا عام ١٩٧٤ .

ب ـ سقوط امبراطورية هيلاسيلاسي في اثيوبيا عام ١٩٧٤ .

ج ـ الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ وما تبعها من تطورات وظهور دور عربي جديد اتجه في احد جوانبه الرئيسية نحو افريقيا[٨] .

ويشير احد كبار الاخصائيين السوفيات في الشؤون الافريقية الى اهمية هذه التطورات بقوله انه لم يحدث اي تغيير في السياسة السوفياتية في افريقيا منذ الخمسينات ، انما الظروف هي التي تغيرت[٩] .

وعلى صعيد النظام الدولي ، شهد مطلع السبعينات ثلاثة تطورات رئيسية ايضاً ، اول هذه التطورات قيام الوفاق الدولي بين القوتين العظميين الذي بدأ مع مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عام ١٩٦٨ ، مروراً بسياسة « الانفتاح » التي اتبعتها المانيا الغربية بتأييد من الولايات المتحدة على الكتلة الشرقية ، والتي تكرست باتفاقيتي موسكو ووارسو عام ١٩٧٠ ثم اتفاق القوى الاربع الكبرى ـ الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا وفرنسا ـ عام ١٩٧١ حول تحديد وضع برلين الغربية ، ثم توج ذلك كله بقمة القوتين العظميين في ايار / مايو ١٩٧٢ ، ويبدو ان تثبيت الاوضاع في « المسرح الاوروبي » وانتهاء حرب فيتنام وتخفيف حدة

---

(٧) مجدي حماد ، « افريقيا في التوجه الاسرائيلي ،» **شؤون عربية** ، العدد ١٨ (آب / اغسطس ١٩٨٢) ، ص ١٤٣ .

(٨) Timothy Shaw, «Africa,» in: Werner J. Feld and Gavin Boyd, eds., *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, The Middle East and Developing Countries* (New York: Pergamon, 1980), p. 370.

(٩) الكلام لاناتولي غروميكو مدير مؤسسة افريقيا في الاتحاد السوفياتي وقد ورد في :
Crawford Young, «Review Essay on Soviet Diplomacy in Africa,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1053.

التوتر في آسيا دفع كلاً من القوتين لمحاولة الافادة القصوى من النزاعات المحلية والاقليمية التي بدأت تظهر في افريقيا وفي الشرق الاوسط . وتمثل التطور الثاني ببداية تبلور سياسة خارجية للمجموعة الاوروبية التي استفادت من مناخ الانفراج الدولي ومن استعادة اوروبا الغربية لقوتها الاقتصادية الى جانب عوامل اخرى ، دفعت المجموعة للتوجه نحو العالم الثالث في محاولة لاقامة سياسة اقتصادية تمثل مصالح المجموعة وسياسة وتتمثل بالاستقلالية المحدودة عن الموقف الامريكي عامة ، وتعبر كلها عن « الشخصية الاوروبية » . اما التطور الثالث فكان انفتاح الصين الشعبية على الولايات المتحدة ونمو علاقاتها مع اوروبا الغربية ودخولها الى الامم المتحدة ، هذه العوامل اعطت السياسة الصينية زخماً ومرونة كبرى في التحرك والتفاعل الدبلوماسي والسياسي في العلاقات الدولية . وتكرس منحى اساسي في السياسة الصينية نتيجة ازدياد النزاع مع الاتحاد السوفياتي ، يقوم على محاولة التصدي لهذا الاخير في العالم الثالث واحتواء نفوذه .

اتجهت الولايات المتحدة في النظام العربي نحو محاولة الاستفراد بالمنطقة وبناء الهيمنة الامريكية بعد محاولة الاتحاد السوفياتي مشاركتها مرتين في ادارة النزاع العربي ـ الاسرائيلي للتوصل الى تسوية سياسية : مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ والبيان الامريكي ـ السوفياتي في عام ١٩٧٧ ، ولئن نجحت الولايات المتحدة في ابعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة ، فذلك يعود الى تطورات عربية معينة اهمها التوجه المصري الجديد القائم على التسليم بدور امريكي كلي في النزاع ، وقد ترافق ذلك مع نشوء « الواقعية الاستراتيجية » المصرية[١٠] . ومن هذه التطورات ايضاً ، هيمنة الاتجاه المحافظ والقريب من الغرب عربياً والذي تمحور حول اقطار الخليج بعد ان اصبحت مركز الثقل العربي نتيجة لازدياد امكاناتها المالية والدبلوماسية حتى عرفت تلك المرحلة « بالحقبة النفطية » ، ونشأت قيمة سياسية (Political Value) ، ترسخت قناعة في العمل السياسي العربي الرسمي ، تقول بأنه اذا اردت السلام فعليك بالولايات المتحدة !! في ظل هذه المتغيرات عملت الولايات المتحدة ونجحت في اضعاف الدور السوفياتي في قلب النظام العربي ، خاصة بعد ان ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان وبلغ الاختراق الامريكي للمنطقة اشد درجاته عندما نجح في اخراج مصر من التفاعل السياسي في النظام العربي في « كامب ديفيد » فأضعف امكانات النظام وبعثر قوته بشكل كبير . اما الاتحاد السوفياتي فبقي وجوده في « دول هامشية » (اليمن الديمقراطية ، ليبيا) بالنسبة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي او عند اطراف في قلب النظام تفرض خصوصياتها السياسية وامكاناتها في تلك المرحلة ناهيك بخياراتها (منظمة التحرير الفلسطينية ، سوريا) قيوداً ومحدودية على النفوذ السوفياتي وبالتالي على دوره في المنطقة .

وعملت المجموعة الاوروبية عبر الحوار العربي ـ الاوروبي على اقامة اختراق مؤسسي للنظام العربي ترتب عليه تحقيق مكاسب اقتصادية لدولها بحيث اصبحت المجموعة اكبر شريك اقتصادي للمجموعة العربية[١١] . ولذا بقي دورها ونفوذها السياسي محدودين .

---

(١٠) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٨٧ .

(١١) **هيكل المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان جامعة الدول العربية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠** (تونس : بعثة لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ١٩٨١) .

اما في افريقيا ، فبرزت حدة الصراع الدولي عبر ثلاثة مفاصل نزاع رئيسية كلها ذات اهمية استراتيجية للقوتين العظميين . وقدم النزاع في انغولا اوضح صورة عن الصراع بالواسطة الذي قام بين القوى الكبرى ، حيث راهنت كل واحدة على طرف محلي واخذت تمده بالمساعدات . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي قد قرر الرد بشدة في انغولا على محاولات اخراجه من المنطقة العربية وذلك بتقديم كل انواع الدعم الى احد اطراف النزاع ، الحركة الشعبية لتحرير انغولا (MPLA) ، فيما وقفت الولايات المتحدة والصين الشعبية مع الحركتين الوطنيتين الاخريين (ENLA و UNITA)ويعكس السلوك الصيني في انغولا كذلك في زيمبابوي محاولة التصدي للاتحاد السوفياتي واحتواء تغلغله في افريقيا ولئن خسرت الصين الشعبية رهانها في المرتين . نجح الاتحاد السوفياتي في تدعيم نفوذه في جنوب افريقيا عبر تمتين علاقاته مع دول المواجهة ، انغولا ، بوستوانا ، موزامبيق ، تنزانيا وزامبيا وخاصة الدول الثلاث الاخيرة التي كانت تربطها علاقات وثيقة بالصين الشعبية في مراحل الاستقلال الاولى . ونجح السوفيات ايضاً في تغلغلهم عبر دعمهم لحركات التحرر في كل من جنوب افريقيا زيمبابوي وناميبيا ، وللدلالة على مدى التورط السوفياتي ، اشير الى ان الاتحاد السوفياتي نقل اسلحة بمقدار ستة ملايين دولار عام ١٩٧٥ الى منطقة جنوب افريقيا فيما قفز هذا الرقم الى ٢٣٦ مليون دولار بعد عام ١٩٧٦[١٢] .

واكتسب الصراع الامريكي - السوفياتي على انغولا اهمية خاصة كونها كانت تعتبر امتداداً لحلف الناتو في جنوب الاطلسي في مرحلة الاستعمار البرتغالي ، من حيث توافر التسهيلات البحرية وغيرها ، كذلك لأنغولا اهمية اقتصادية نظراً لانتاجها من النفط والماس حيث كانت الولايات المتحدة تأتي في طليعة المستوردين من هذا البلد[١٣] .

وشكل النزاع الاثيوبي - الصومالي ثاني مفاصل المواجهة الامريكية - السوفياتية وإن كان اضعفها بالرغم من الاهمية الاستراتيجية لموقعه في القرن الافريقي[١٤] . بقي الدور الامريكي محدود الفاعلية والتأثير لعوامل عديدة ، اهمها ان الصومال التي ايدتها الولايات المتحدة كانت تعتبر « معتدية » حسب ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي ينص على عدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول الاعضاء . وفي اي حال كسبت الولايات المتحدة موقعاً استراتيجياً مهماً على حساب الاتحاد السوفياتي في الصومال ، وقد واجه الاتحاد السوفياتي مشكلة رئيسية حيث ان طرفي النزاع كانا حليفين له ، وقد حاول في نيسان / ابريل عام ١٩٧٧ ايجاد حل سياسي للنزاع عبر اقامة اتحاد بين كل من الصومال ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا وجيبوتي تمنح فيه كل من ارتيريا واوغادين شكلاً من الحكم الذاتي[١٥] . ويدل فشل الاتحاد السوفياتي في اقامة هكذا

---

(١٢) Daniel S. Papp, «The Soviet Union and Southern Africa,» in: Robert Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures* (Boulder, Colo.: Westview, 1981), p. 78.

(١٣) Klinghoffer, «The Soviet Union and Angola,» in: Ibid., p. 111.

(١٤) حول دور القوى الخارجية وتحديداً القوتين العظميين ، انظر :

Robert F. Gorman, *Political Conflict on the Horn of Africa*, Praeger special studies (New York: Praeger, 1981), pp. 172-203, and Bereket Habte Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa* (New York: Monthly Review Press, 1980), pp. 129-165.

(١٥) Richard B. Remnek, «Soviet Policy in the Horn of Africa: The Decision to Intervene,» in: Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures*, p. 136.

اتحاد على سمة رئيسية في علاقة القوتين العظميين مع كل من النظامين العربي والافريقي تتمثل بمحدودية تأثير القوة العظمى لجهة فرض سلوكية معينة على دولة حليفة ، اذ يتعطل او يخف هذا التأثير امام الحسابات المحلية والاقليمية للدولة المعنية في مجمل الاحيان .

ثالث مفاصل النزاع كان في زائير في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وزائير هي احدى القوى الاقليمية في افريقيا واحد مراكز النفوذ الغربي الرئيسي في النظام الافريقي . لذلك جاء الرد الغربي قوياً ، وعكست عمليات توفير المساعدات والدعم العسكري ـ التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا بالتعاون مع اقطار عربية ـ اهمية الزائير في الاستراتيجية الغربية ، اذ عقد ايضاً مؤتمر قمة للناتو مباشرة بعد انتهاء النزاع لتقويم الموقف في اطار ما اعتبر محاولات من الاتحاد السوفياتي وكوبا لاسقاط النظام في الزائير عبر قوى محلية واقليمية(١٦) . وفي هذا السياق برزت ايضاً اهمية النزاع بالنسبة للدول المحافظة في كل من النظامين الافريقي والعربي .

ظهر في النزاعات الثلاثة اهمية الدور الكوبي سواء من حيث حجم الوجود الكوبي او من حيث القبول الافريقي لذلك الدور بسبب مظهره الثوري والعالم الثالثي ، وبسبب صغر الدولة وعدم اثارتها للمخاوف نتيجة لغياب اي تراث استعماري لها . كل هذه العوامل مجتمعة تعطي كوبا مصداقية ، وبالتالي تأثيراً غير صغير في افريقيا(١٧) .

من جهة اخرى وبالموازاة مع سياساتها في المنطقة العربية ، اقامت المجموعة الاوروبية علاقات تعاون بشكل فردي وجماعي مع دول افريقية وخاصة عبر اتفاقيتي لومي الاولى والثانية عام ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لتنظيم العلاقات الاقتصادية بمختلف جوانبها بين دول المجموعة وبين دول افريقية ودول في حوض الكاريبي ومنطقة الباسفيك. وتساهم هاتان الاتفاقيتان في تنظيم العلاقات الاقتصادية لهذه الدول بشكل وثيق ومميز مع المجموعة الاوروبية .

ويبقى لفرنسا وجود مميز في افريقيا يلتقي استراتيجياً مع الولايات المتحدة وينشط اقتصادياً ايضاً ضمن المجموعة الاوروبية ، تعتمد الدبلوماسية الفرنسية على سياسة القمم التي بدأتها عام ١٩٧٣ بقمة فرنسية ـ افريقية ضمت حوالى عشر دول ، وبلغ عدد الدول في قمة ١٩٨٢ حوالى ٣٧ دولة ، ولم تقتصر القمة هذه المرة على الدول الناطقة بالفرنسية فقط . ويدل ذلك على مدى نجاح الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاطار . وتشكل سياسة القمم نوعاً من الكومنولث الفرنسي وهي الاطار الاساسي لاطلاق المبادرات والتوجهات الفرنسية في افريقيا والاداة لاعطاء هذه المبادرات الشرعية الافريقية الضرورية(١٨) . فعلى سبيل المثال ايد المؤتمر الرابع المنعقد في داكار عام ١٩٧٧ التدخل الفرنسي في الزائير .

---

(١٦) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81,» pp. 332-333.

(١٧) لمناقشة الوجود الكوبي ودوره انظر :
Gérard Chaliand, «Cuba, l'URSS et l'Afrique,» dans: Ezzedine Mestiri, ed., *les Cubains et l'Afrique* (Paris: Karthala, 1980), p. 157, and Georges Buis, «Les Etats Unis, la Chine et les autres,» dans: Ibid., pp. 120-122.

(١٨) Emeka Novokidi, «Franco-African Summits: A New Instrument for France's African Strategy,» *The World Today*, vol. 38, no. 12 (December 1982), pp. 478-482.

٤ ـ ملاحظات عامة

وفي معرض استقراء وتقويم التطورات السابقة لا بد من ادراج الملاحظات التالية :

أ ـ شكلت كل من الدولتين « المنبوذتين » بسلوكهما مناخاً اساسياً للاختراق الدولي وباشكال متعددة . فلعبت اسرائيل دوراً مميزاً في الستينات في اطار الاستراتيجية الغربية في افريقيا ان كان بالتعاون مع فرنسا اولاً ام الولايات المتحدة لاحقاً . كذلك فإن قراءة سريعة للمحطات الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي (الاعتداء على السويس عام ١٩٥٦ ، حرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣ ، « كامب ديفيد » ، حرب لبنان) تؤكد ذلك ايضاً في المنطقة العربية .

وينطبق هذا على دور جنوب افريقيا في النظام الافريقي وتحديداً في منطقة جنوب افريقيا ، اذ ساهم تدخلها في كل من الموزمبيق وانغولا وزيمبابوي في تدويل هذه النزاعات وليس ادل على ذلك من انه بعد التدخل الكثيف من قبل جنوب افريقيا في الحرب الاهلية في انغولا صعّد كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا نمط ومستوى تدخله في النزاع[(١٩)] .

ب ـ برز توجه امريكي في كلا النظامين الاقليميين هدف الى محاولة خلق قبول شرعي لكل من الدولتين المنبوذتين في النظام الاقليمي المجاور لهما . وقد حاولت الولايات المتحدة فعل ذلك في افريقيا في اواخر الستينات واوائل السبعينات هو ما عرف بخيار كيسنجر[(٢٠)].كما حاولت السنوات الاخيرة وعبر صيغة مجموعة الاتصال الغربية ، التي تضم الى جانب الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية وكندا ، مد جسور الحوار بين جنوب افريقيا ودول المواجهة الافريقية . وبرز توجه امريكي مشابه في المنطقة العربية هدف الى ايجاد الظروف الموضوعية امام الاقطار العربية المواجهة لاسرائيل لعقد معاهدات صلح منفردة معها في ظل موازين قوى تصب كلها في مصلحة اسرائيل وتحافظ عليها الولايات المتحدة .

ج ـ إن قراءة دبلوماسية الازمات عند القوتين العظميين تثبت ان الاتحاد السوفياتي يولي العوامل المحلية والاقليمية وزناً مهماً في تقويمه لهذه الازمات وتعامله معها ، في حين تثمن الولايات المتحدة اهمية عامل المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ـ العامل الكوني ـ على حساب خصوصيات كل نزاع . ويظهر ذلك جلياً في سلوكيتها تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، كذلك في محاولتها الربط مثلاً بين تحقيق تقدم في قضية استقلال ناميبيا وانسحاب الكوبيين من انغولا . ففي عهد الرئيس كارتر ـ مثلاً ـ حصل تمايز في كيفية التعاطي مع افريقيا بين اتجاهين في الادارة الامريكية، احدهما يمثله زبغنيو برجنسكي ، مستشار الامن القومي ، وكان يعتمد قراءة الاحداث من منظور استراتيجي ـ كوني للاحداث ويبني مواقفه على ذلك ، والاتجاه الثاني مثله وزير الخارجية سايروس فانس ومندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة اندرو يونغ ، ويعطي هذا الاتجاه اهمية اساسية للعوامل المحلية والاقليمية في تقويمه لدينامية التطورات ، ولكن بقيت الغلبة في تحديد

---

(١٩) Ricahrd H. Ullman, «Salvaging America's Rhodesian Policy,» *Foreign Affairs,* vol. 57, no. 5 (Summer 1979), p. 1115.

(٢٠) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81,».

السياسة الامريكية للاتجاه الاول . فالولايات المتحدة مثلاً لا تزال تعطي اولوية لسياسة التسليح في محاولة احتواء النفوذ السوفياتي على حساب مساعدة الدول الافريقية على التنمية الاقتصادية(٢١) . اذ تدل الاحصائيات على ان مساعدات وقروض شراء الاسلحة حققت زيادة نسبية قدرها ١٧٨ بالمائة في موازنة عام ١٩٨٢ « لافريقيا جنوب الصحراء » فيما زادت المساعدات الاقتصادية بنسبة ٦٠ بالمائة فقط .

د ـ اتسمت السياسة السوفياتية في النظامين الاقليميين بالوقوف دائماً مع عقيدة النظام في مواجهة الدولة المنبوذة ، مثال على ذلك الموقف من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ واتسمت كذلك بالوقوف الى جانب الشرعية الاقليمية في افريقيا ان كان فيما يخص عدم جواز المساس بالحدود وذلك بالوقوف ضد الحركات الانفصالية في كل من الكونغو (كاتانغا) ونيجيريا (بيافرا) واثيوبيا (اوغادين وارتيريا) او بالوقوف الى جانب حركات التحرر الوطني في الموزمبيق ونغولا مثلاً حيث ان الحركتين اللتين كانت تدعمهما كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية في انغولا كانتا تحصلان على دعم جنوب افريقيا مما اضعف شرعيتهما الاقليمية والوطنية(٢٢) .

هـ ـ تواجه الصين الشعبية مشكلة رئيسية في افريقيا ، فهي من جهة لا تستطيع منافسة « الغرب » في بناء نفوذ لها لأنها لا تملك ان تعطي ، مقارنة مع دول الغرب ، مساعدات تقنية واقتصادية بشكل مواز كمياً او نوعياً لما يمكن أن يقدمه الغرب الصناعي الى دول افريقيا ، كذلك لا يمكنها أن تنافس الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى مع الدول والحركات الراديكالية نظراً لتوجهها في السياسة الخارجية الذي يلتقي عملياً مع الولايات المتحدة في كثير من المواقف مما يفقده السمة الثورية . واشير في هذا السياق مثلاً الى موقف الصين الشعبية في تأييدها « لكامب ديفيد » باعتبارها اضعافاً للنفوذ السوفياتي في المنطقة العربية . كذلك فإن مساعداتها العسكرية الى الدول الافريقية ، مقارنة بالمساعدات السوفياتية ، لم يكن لها اي تأثير على موازين القوى المحلية او الاقليمية ولم تكن عاملاً حاسماً في اي من النزاعات(٢٣) .

و ـ يتسم توجه المجموعة الاوروبية في كل من النظامين الاقليميين في ما يخص علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يلي :

(١) **استراتيجياً** : هناك تلازم كامل بين المجموعة والولايات المتحدة في المجالات التي يتمحور فيها الصراع حول محور شرق ـ غرب ، او يصبح النزاع فيها ذا قيمة استراتيجية رئيسية ـ مثلاً مجموعة الاتصال بخصوص ناميبيا ، ابقاء النفط خارج اطر الحوار العربي ـ الاوروبي ، التدخل في الزائير ـ ولا بد في هذا السياق من ذكر مفارقة مهمة وهي انه في فترات الاستعمار كانت الدول الاوروبية تحاول ان تثمن مواقفها السياسية استراتيجياً حتى تجر الولايات المتحدة الى تأييدها بزخم . اما في السبعينات ، فإن الولايات المتحدة هي التي بادرت الى تثمين

---

(٢١) Helen Kitchen, «On Safari Again,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1981), p. 856.

(٢٢) Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa*, p. 132.

(٢٣) Joseph P. Smaldowe, «Soviet and Chinese Military Aid and Arms Transfers to Africa: A Contextual Analysis,» in: Warren Weinstein and Thomas H. Henriksen, eds., *Soviet and Chinese Aid to African Nations* (New York: Praeger, 1980), p. 109.

مسبق للانعكاسات الممكنة لمواقف سياسية محتملة للمجموعة وذلك بشكل استراتيجي حتى تضغط على دول هذه المجموعة للانضباط وراء تأييد الموقف الامريكي .

(٢) **سياسياً** : تحاول المجموعة ابراز مواقف متميزة عن الولايات المتحدة في كلا النظامين وخاصة في القضايا التي تعتبر أساسية عندهما وتحاول بذلك الابقاء على مسافة سياسية بينهما وبين الولايات المتحدة ، خاصة لجهة ضعف « شعبية » مواقف الاخيرة في هذه القضايا .

(٣) **اقتصادياً** : يظهر تنافس دائم بين المجموعة والولايات المتحدة لايجاد اسواق لصادراتهم وللحصول على علاقات اقتصادية مميزة مع دول المنطقتين .

ز ـ تدل سلوكية القوتين العظميين في الازمات في كلا النظامين ، ان هناك نوعاً من « مبادىء اللعبة »[٢٤] تفرض على كل منهما ضبط النفس وعدم تصعيد النزاع ابعد من خطوط معينة ومحاولة ضبط دور الحليف الاقليمي والضغط عليه حتى لا يتعدى بسلوكه حدوداً قد تؤدي الى جر القوتين الى مواجهة ، كذلك عدم الذهاب بعيداً في التورط اذا كان الطرف الآخر قد سبق وثبت مواقعه واظهر مدى تورطه واستعداده للدفاع عن هذه المواقع ، واشير في هذا السياق الى سلوكية الولايات المتحدة امام الموقف السوفياتي في انغولا ، كذلك سلوكية الاتحاد السوفياتي امام موقف الولايات المتحدة في الزائير .

ثانياً : التفاعل الاقليمي بين النظامين العربي والافريقي في اطاره الدولي

١ ـ مفهوم « الترابط الجغرافي » او احدى خصوصيات التفاعل

تعطي كل من عوامل الجغرافيا والتاريخ والحضارة التفاعل العربي ـ الافريقي شكلاً خاصاً ومميزاً ، ان كان من حيث كثافته وتنوعه او حدته . ويظهر ذلك اذا ما قورن هذا التفاعل بتفاعل اي من النظامين مع نظام اقليمي آخر في العالم الثالث كنظام امريكا اللاتينية او نظام جنوب شرق آسيا مثلاً، حيث ينحصر التفاعل في الاطر الدبلوماسية والاقتصادية عامة وبشكل محدود . فالتلاصق الجغرافي بين افريقيا والمنطقة العربية كان من اهم العوامل التي دفعت تاريخياً الى تفاعل بين المنطقتين . وساهم ذلك في انتشار العقيدة الاسلامية في معظم انحاء القارة الافريقية وبذلك نقلت احدى بذور المواجهة العربية ـ الاوروبية الى افريقيا . فالتبشير المسيحي الذي استخدم في احيان كثيرة كغطاء للاستعمار الاوروبي التقليدي اصطدم بالانتشار الاسلامي وكان من بين اهداف الاستعمار محاولة احتواء النفوذ العربي ـ الاسلامي واخراجه من قواعده في افريقيا . كذلك ساهم التلاصق الجغرافي في تعريب شمال افريقيا واجزاء من شرقها في مرحلة مبكرة من مراحل الانتشار الاسلامي . وتواصل التفاعل بين شعوب السواحل الشمالية والشمالية الشرقية لافريقيا في ظل الاستعمار الاوروبي الذي وجد في كل انحاء القارة وساهم في ذلك التفاعل

---

(٢٤) حول مبادىء اللعبة الدولية ، انظر :
Carsten Holbraad, *Superpowers and International Conflicts* (New York: St. Martin's, 1979), pp. 110-111.

استمرار التجارة بين مراكزها التقليدية شمال وجنوب الصحراء . ومن المفارقات ان الاستعمار الاوروبي الذي عمل على تطوير بعض وسائل المواصلات في افريقيا ، ساهم في زيادة التفاعل العربي - الافريقي عبر زيادة الاتصالات وتوسع التجارة[٢٥] . ويشير احد كبار الكتاب الافارقة الى هذه المرحلة التاريخية بقوله ان التداخل لم يكن متوازياً بين « افريقيا السوداء » و« الشرق الاوسط » فأفريقيا كانت مخترقة ثقافياً واقتصادياً فيما لم يكن هناك اختراق من جانبها للمنطقة العربية[٢٦] .

هناك عاملان أساسيان يحكمان هذا التفاعل الاقليمي . العامل الاول جغرافي ويتمثل بوجود « منطقة الترابط الجغرافي » «Geographic linkage Area» بين النظامين تضم الدول العربية - الافريقية حيث تشير الاحصائيات الى اهمية هذا الترابط : ٦٠ بالمائة من العرب يعيشون في افريقيا ، ثلثا الاراضي العربية في افريقيا ، واحد من كل اربعة افارقة هو عربي ، واللغة العربية هي اللغة الاولى المحكية في افريقيا[٢٧] . وفي هذا الاطار برزت ظاهرة الدولة القلب core State في النظامين والتي تساهم في تقارب بينهما اذا استطاعت ان تلعب دورها في التفاعل - الدور المصري قبل كامب ديفيد - اما اذا اخرجت من قلب احد النظامين[٢٨] Core Sector ، اي اذا بطل دورها « كدولة قلب » في هذا النظام وبقيت في هذا الموقع في النظام الآخر فلا بد أن تؤثر سلبياً بشكل غير مباشر على الاقل في التفاعل الاقليمي - مثلاً تعطل التعاون العربي - الافريقي بعد كامب ديفيد .

اما العامل الثاني فهو سلوكي ويتمثل في ان حدة التفاعلات وكثافتها ومستوى امكانات النظام العربي مقارنة بالنظام الافريقي تؤكد ان هناك اختراقاً عربياً لافريقيا اتخذ اشكالاً عديدة من ثقافي - حضاري وتجاري الى ثوري ثم نفطي - تنموي . وفي هذا السياق لا بد من استيعاب مقولة وجود اطراف عربية في النظام الافريقي وليس العكس ، وذلك لاسباب اهمها ان النظام العربي اسبق في النشأة من النظام الافريقي ، وان الهوية العربية ادق تعريفاً وتحديداً في الانتماء والوعي الذاتي من الهوية الافريقية عند الدول التي تنتمي الى الهويتين ، كذلك فإن « عقيدة » الاطراف الافريقية في النظام العربي تشكلت وفق العقيدة السائدة في المنطقة العربية ولم تشكل وفق عقيدة افريقية .

٢ - مراحل التفاعل العربي - الافريقي

لقد مر التفاعل العربي - الافريقي بثلاث مراحل رئيسية هي :

---

(٢٥) Pierre Rondot, «Monde arabe et Afrique: Relations politiques,» *Afrique contemporaine,* vol. 16, no. 90 (Mars-Avril 1977), pp. 1-15.

(٢٦) Ali A. Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change* (Boulder, Colo.: Westview 1977), p. 146.

(٢٧) Bichara Khader, «Afro-Arab Cooperation: A Strategy for the Future,» Arab Study and Research Centre, Louvin University, 1983 (unpublished confidential report), pp. 64-65.

(٢٨) حول مفاهيم « القلب » و« الهامش » و « التغلغل » او « الاختراق » في النظم ، انظر :
Louis Cantori and Steven Speigel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970), pp. 1-40.

أ ـ المرحلة الاولى : مرحلة الثورة

بدأت المرحلة الاولى مع نمو الحركات الاستقلالية وحركات التحرر الوطني وانتهت مع الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ . كان التفاعل محدوداً عملياً بين ما عرف « بمنطقة الترابط الجغرافي » : الدول العربية الافريقية ، وبرز في هذا الاطار دور « الدولة القلب » : مصر ، وبقية افريقيا حيث اعطت التجربة الوطنية في هذه الدول حافزاً ودروساً في محاربة الاستعمار . وقد عبر عن ذلك الزعيم الكيني جومو كينياتا في قوله عام ١٩٥٦ بأن معركة السويس هي معركة يخوضها كل مناضل في افريقيا[٢٩] . فالقاهرة كانت مركزاً رئيسياً لحركات التحرر الافريقية إن كان من جهة توفير مكان للقيادة السياسية او التدريب العسكري او المساعدات المالية والدعم السياسي والاعلامي والدبلوماسي . كذلك بعد عام ١٩٦١ اخذت كل من الجزائر والمغرب القيام بتقديم الدعم والمساعدات الى افريقيا ولكن بشكل اقل من مصر نتيجة لاختلاف الامكانات ، وافريقيا كان لها موقع استراتيجي في التصور المصري او ما عرف « بالدائرة الثانية » ، ومع نمو امكانات مصر في النظام العربي بشكل خاص وزيادة امكانات الدول العربية ـ الافريقية الاخرى المستقلة ، تقوت عناصر التفاعل العربي ـ الافريقي وخاصة في مجال مساندة حركات التحرر . اذا لعبت مصر بشكل اساسي ثم « منطقة الترابط الجغرافي » المستقلة دوراً ريادياً في توجيه اهتمامات جامعة الدول العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشؤون الافريقية . فصحيح ان الجامعة اهتمت في الاساس في دعم حركات التحرر في الدول العربية ـ الافريقية الا انها تعدت ذلك لتشمل الدول الافريقية غير العربية . فأصدر مجلس الجامعة قراراً عام ١٩٥٧ يدعو لدعم العلاقات العربية ـ الافريقية[٣٠] . كذلك اتخذ اكثر من قرار حول معارضة سياسة التفرقة العنصرية وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية والافريقية ، واكد الملوك والرؤساء العرب في بيان اصدروه في قمة الاسكندرية عام ١٩٦٤ الى ان التعاون العربي ـ الافريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والاهداف المشتركة ، واعلن تأييده لكفاح الشعوب الافريقية واعاد الدعوة ذاتها في بيان صدر عن قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ حول محاربة الاستعمار[٣١] . وقامت وفود الدول الاعضاء في الجامعة بمساندة قضايا التحرير ومحاربة الاستعمار في الامم المتحدة في اطار الجمعية العمومية .

ولكن لم تلاق القضية الفلسطينية ـ احدى الشرعيات الرئيسية في النظام العربي ، وهي توازي في الاهمية مثلاً شرعية مناهضة الاستعمار في النظام الافريقي ـ لم تلاق اي اهتمام من الدول الافريقية ، لا بل كان هناك نوع من اللامبالاة ، فكانت القضية غائبة عن القمة الافريقية الثانية عام ١٩٦٤ في القاهرة والثالثة عام ١٩٦٥ في اكرا وكان ذلك نتيجة لعوامل ثلاثة :

(١) غرق الدول الافريقية المستقلة حديثاً بالشؤون والاهتمامات الافريقية الداخلية

---

(٢٩) يوسف الحسن ، **التعاون العربي الافريقي** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) ، ص ١٩ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، **القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الافريقية والتعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٦٤ـ ١٩٨١** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ٣ـ ٤ .

والاقليمية : تركيز السلطة ومناهضة الاستعمار ... الخ.وقضية فلسطين كانت غريبة من حيث انها ليست قضية افريقية .

(٢) الاختـراق الاسرائيـلي لافريقيـا (الاقتصادي والـدبلومـاسي) والدور الاسـرائيـلي في مساعدة افريقيا وصورتها كدولة صغيرة دون اي مطامع سياسية او استعماريـة ، كل ذلـك ساهم في دفع الافارقة الى التزام نوع من الحياد بشكل عام من الصراع .

(٣) لم تكن ايضاً قضية فلسطين مطروحة بالشكل الحاد الذي صارت اليه بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية التي اخذت تشكل عامل استقطـاب وجذب نحو التفاعل السياسي مع القضية .

اتسمت هذه المرحلة إذاً بتفاعل سياسي وعقـائدي (بـالمعنى العام للمفهـوم) ، وكان هـذا التفاعل حاداً عبر « الدولة القلب » وكذلك عبر منطقة الترابط الجغرافي واتسم ايضاً بالتعـاون من جهة ، وخصوصاً بالتصادم من جهة اخرى مع بعض القوى ـ في النظام الدولي ـ التي بدأت تفقد مواقع نفوذها في النظامين العربي والافريقي ، وتحاول اقامة مواقع نفوذ كبديل لتلك .

ب ـ المرحلة الثانية : التحول

بدأت هذه المرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ وانتهت مع حرب ١٩٧٣ . وشهدت تحولاً ملموسـاً ـ ولو بقي محدوداً ـ في التفاعل العربي ـ الافريقي بـاتجاه استبـدال اللامبـالاة الافريقيـة ببدايـة الاهتمام مثلاً بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي . لقد نشأت نتيجة حرب ١٩٦٧ مفارقة مهمة في مسـار التفاعل العربي ـ الافريقي ، فبـالرغم من ان الحـرب كانت تعني تحجيم دور « الـدولة القلب » في النظامين واحتواءه ، الا انها في الوقت ذاته جسدت قيام تحول نوعي في التفاعل حين بدأت الـدول الافريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، ولئن بقي ذاك التحول بطيئـاً وبسيطاً ، حيث انـه مثلاً لم يدرج المؤتمر الافريقي الذي عقـد في كينشاسـا (القمة الخـامسة) في ايلـول / سبتمبر ١٩٦٧ ، النزاع العربي ـ الاسرائيلي في جدول اعماله ، انما ابدى قلقه على احتلال اراضي بلـد افريقي هي مصر . كذلك فإن ١٧ دولة افريقية مثلاً من اصل ٣٢ في « افريقيا السـوداء » صوتت في الجمعيـة العامة بعد الحرب لمصلحة مشروع قرار امريكي لاتيني يعتبر مؤيداً لاسرائيل[٣٢] . واخذ التـوجه العربي نحو افريقيا يـركز عـلى التشابـه بين اسـرائيل وجنـوب افريقيـا ان كان من حيث المـوقع السياسي او الدور والسلوكية تجاه المنطقتين العربية والافريقية، كذلك عمـل ذاك التوجـه على ابراز المصالح المشتركة والتعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

اخذت صورة اسرائيل بالتغير في افريقيا نتيجة ما سبق ونتيجة عوامـل اخرى منهـا دعمها للحـركة الانفصـالية في بيـافرا ، وكـذلك لمحـاولات الانفصال في جنـوب السـودان والتصلب الذي واجهت فيه مبادرة يارنغ . وساهمت عوامل في النظام العربي في زيادة التفـاعلات وتحقيق تقـارب اكثر بين النظامين ، منها الزيادة الكبيرة في امكانات النظـام العربي نتيجـة الثروة النفطيـة وتبدل اوضاع السوق النفطيـة لمصلحة المصـدرين . وقد ظهـر ذلك بـالخصوص عنـد دولتين من مجـال

(٣٢) Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, *The Arab African Connection: Political and Economic Realities* (Boulder, Colo.: Westview, 1979), pp. 6-7.

« الترابط الجغرافي » هما الجزائر وليبيا مما زاد من اهمية دورهما الافريقي(٣٣) . واخذ التحول الافريقي طريقه عام ١٩٧١ وكان المنعطف الرئيسي مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في ذلك العام والذي شهد حدثين اساسيين بالنسبة للعلاقة مع العرب ، اولهما الموقف الافريقي الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وهذا يعتبر عنصراً جديداً ، وثانيهما القرار بالقيام بدور سياسي في دبلوماسية النزاع تمثلت بتشكيل لجنة من رؤساء عشر دول افريقية انبثق عنها لجنة فرعية ـ لجنة الحكماء ـ لزيارة كل من مصر واسرائيل ومحاولة التعرف على امكانية ايجاد حل سياسي للنزاع على قاعدة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

والى جانب الدور الذي قامت به الدول العربية ـ الافريقية ، نشطت اقطار عربية غير افريقية نتيجة زيادة امكانتها ايضاً ، ودخلت في عملية التفاعل عبر تكثيف اتصالاتها مع الدول الافريقية . واشير في هذا السياق الى دور المملكة العربية السعودية(٣٤) ودولة الكويت . وقد انسحب هذا التفاعل المباشر الى تعاون في اطار الامم المتحدة ، وترافق ذلك مع ازدياد التوتر في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، حتى انه عشية حرب ١٩٧٣ قطعت ثماني دول افريقية ايضاً علاقاتها مع اسرائيل(٣٥) .

اتسمت إذاً هذه المرحلة بازدياد حدة التفاعل وكثافته واتساع عدد المشاركين فيه من الجانبين ، خاصة بعد ازدياد الامكانات في النظام العربي والتغير الذي حصل في الموقف الافريقي تجاه اسرائيل ، ولعبت دول منطقة الترابط الجغرافي دوراً أساسياً الى جانب الدور الجديد والنشيط الذي بدأت تقوم به اقطار الخليج .

ج ـ المرحلة الثالثة : مرحلة الاقتصاد والمأسسة

بدأت هذه المرحلة بعد حرب ١٩٧٣ وشهدت في مرحلة لاحقة مأسسة التفاعل على المستوى الاقليمي بين النظامين وانشاء اجهزة مختلفة في هذا الاطار . وساهمت عوامل عديدة في تحديد مسار العلاقات العربية ـ الافريقية كانت قد بدأت بالتبلور في تلك الفترة وهي :

(١) زيادة هائلة في مستوى الامكانات في النظام العربي وبالتالي في قوة النظام : فالموقف العربي، ان كان خلال الحرب او بعدها مباشرة، كان متماسكاً ، مما اعطى قوة سياسية للنظام العربي في تعاطيه مع الخارج ، كذلك فإن القفزة التي سجلتها اسعار النفط زادت بشكل كبير من امكانات الاقطار النفطية العربية .

(٢) انخفاض الامكانات في النظام الافريقي ـ وتحديداً الامكانات الاقتصادية ـ نتيجة استمرار الازمة الاقتصادية في الغرب وانعكاس ذلك على الاقتصاديات الافريقية ، المرتبطة بالغرب ، بشكل سلبي . وزاد في ازمتها الاقتصادية ارتفاع اسعار النفط التي اثرت عليها مباشرة

---

(٣٣) دور الجزائر النشيط في مؤتمر عدم الانحياز الرابع الذي عقد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ في الجزائر واتخذ قرارات ادانت اسرائيل والصهيونية . فالتشاد مثلاً كانت على حافة الافلاس عام ١٩٧٢ ولم تساعدها فرنسا او اسرائيل فقطعت علاقاتها مع الاخيرة وتلقت مساعدات من ليبيا .

(٣٤) قام الملك فيصل عام ١٩٧٢ بزيارة لكل من اوغندا ، التشاد ، السنغال ، موريتانيا والنيجر .

(٣٥) Le Vine and Luke, Ibid, p. 142.

وغير باشرة عبر رفع اسعار وارداتها من الغرب . وانعكست هذه الاوضاع في القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٣والذي دعا فيهالى دراسة آثار الحظر على النفط بالنسبة للبلاد الافريقية ، وكذلك الى اجراء مداولات مع البلاد العربية المنتجة للنفط الخام بشأن ايجاد افضل السبل لتخفيف آثار الحظر على البلاد الافريقية[٣٦] .

(٣) وضوح صورة اسرائيل افريقياً كدولة غير صديقة ومتحالفة مع دولتين عدوتين للنظام الافريقي هما جنوب افريقيا والبرتغال ، وقد تلقت اسرائيل الدعم من كليهما .

(٤) بروز اعداء مشتركين عملياً لكلا النظامين : اسرائيل ، جنوب افريقيا وروديسيا ، وبالتالي دعوة كل من المنظمتين الاقليميتين للمقاطعة الشاملة والكلية لهذه الانظمة .

بعد الحرب ، اصبح عدد الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل ٢٩ دولة ، الا ان مرحلة التحضير للتعاون المؤسسي اتسمت بفتور في العلاقات وصل الى حد الازمة نتيجة للعوامل التالية :

ـ الآمال الكبيرة التي علقها الافارقة على حجم المساعدات التي يفترض ان يتلقوها من العرب وسرعتها ايضاً .

ـ ازدياد الوضع الاقتصادي الافريقي سوءاً للاسباب المذكورة سابقاً ومنها ارتفاع اسعار النفط بحيث اثرت الفاتورة النفطية للدول الافريقية على احتياطاتها النقدية وعلى ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار الواردات ، واضطرارهم الى اللجوء الى جزء كبير من عائداتهم المالية من التصدير لتسديد فواتير الاستيراد وبالطبع الفاتورة النفطية ، والشعور بأن على العرب ان يفعلوا « شيئاً ما » .

ـ تباطؤ المساعدات العربية في الوصول الى الدول الافريقية وبروز شعور افريقي بأن هناك نوعاً من السياسة الانتقائية في المساعدات .

وانعكس ذلك التأزم في رفض القمة المنعقدة عام ١٩٧٥ في كمبالا مشروعاً عربياً يدعو الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان المقاطعة الدبلوماسية الافريقية لاسرائيل لم تقترن بمقاطعة اقتصادية ، بل ان الفترة قد شهدت ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية ، وتضاعف وتنوع التبادل التجاري وحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً[٣٧] .

وعلى الرغم من التأزم الذي حصل ، نشط العرب والافارقة لوضع اسس التعاون المؤسسي ، فانشىء مثلاً عام ١٩٧٤ الصندوق العربي لتقديم القروض الى الدول الافريقية وألحق بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، كذلك انشىء صندوق عربي للمعونة الفنية .

---

(٣٦) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الدولية ، ادارة افريقيا ، **القرارات الافريقية بشأن التعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ١ .

(٣٧) عبد الحسن زلزلة ، « التعاون العربي ـ الافريقي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٥(ايار / مايو ١٩٨٠) ، ص ٦١ .

عقد المؤتمر الاول المشترك لوزراء الخارجية العرب والافارقة في داكار عام ١٩٧٦ وبدأ التعاون المؤسسي في القمة المشتركة التي عقدت في القاهرة في ٧ / ٣ / ١٩٧٧ والتي حددت اهداف ومجالات الاجهزة التنفيذية للتعاون العربي ـ الافريقي[٣٨] . وتوقف التعاون المؤسسي عام ١٩٧٨ بعد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وحين حاول الطرف العربي اخراج مصر من اطر التعاون فيما رفض ذلك الجانب الافريقي واصر على ابقاء مصر ضمن وفوده في اجهزة التعاون المشتركة . وعادت الاتصالات على مستوى الامانتين العامتين في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وتقرر تنشيط دور لجنة التنسيق بحيث تجتمع مرتين في السنة .

ـ تميزت المرحلة الثالثة من التفاعل العربي ـ الافريقي بتوسعه سياسياً حيث شاركت دول عديدة من النظام العربي فيه لم تكن تشارك في الماضي او كانت مشاركتها محدودة جداً[٣٩] . كذلك نشط التفاعل في المجال الاقتصادي ولو اتخذ شكلاً يشبه الاختراق الاقتصادي من طرف واحد هو الطرف العربي . ازدادت ايضاً حدة وكثافة التفاعل ، وضمن ذلك التفاعل المؤسسي على مستويات مختلفة وفي اطر مختلفة . وعلق احد كبار الاخصائيين في الشؤون الافريقية على هذا التفاعل بالقول : « انه بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر حدث اقتراب بين افريقيا « والشرق الاوسط » باتجاه تشكيل نظام دولي فرعي واحد »[٤٠] .

ـ برز انتقال قيادة الطرف العربي في التفاعل من منطقة الترابط الجغرافي الى منطقة الخليج ، حيث تمركزت الامكانات الجديدة في النظام العربي ، وانعكس ذلك بتوجه سياسي محافظ في اطار التفاعل مقارنة مع المرحلة من التفاعل بثقل القوى « الراديكالية » وبموقعها في منطقة الترابط الجغرافي من جهة النظام العربي . في حين اتسمت المرحلة الثانية بمشاركة المنطقتين : الخليج و« الترابط الجغرافي » .

ـ برز ايضاً من جهة النظام الافريقي التوجه نحو منطقة الخليج في اطار التفاعل : مثل ، زيارات وفود افريقية عديدة الى المنطقة ، وظهر شبه تجاهل للجزء المحمل بالمشكلة الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ منطقة سوريا ، لبنان ، الاردن ـ اما العلاقة مع منطقة الترابط الجغرافي فبقيت محكومة بالتعاون والتصادم نتيجة دينامية النزاعات وتشابكها في تلك المنطقة .

ـ انعكس التفاعل في زيادة القوة الدبلوماسية لكلا النظامين في الهيئات الدوليه ، وقد ظهر ذلك في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يخص القرارات المتعلقة بالقضايا الاقليمية لكلا النظامين .

ـ لقداتسم التفاعل ـ في المرحلة الاولى خاصة ـ بنوع من العلاقات التصادمية مع القطب الغربي في النظام الدولي . استفاد ذلك « القطب » في المرحلة الثالثة سياسياً واقتصادياً .

---

(٣٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، **مراحل تطور التعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢** (تونس : الادارة ، ١٩٨٢) .

(٣٩) اختيار الاعضاء في لجنة التنسيق (لجنة الـ ٢٤) يتم على اساس توزيع جغرافي ليشمل كافة المناطق ضمن كل نظام اقليمي .

(٤٠) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p. 155.

سياسياً ، عبر وجود قناعات مشتركة مع الدول الموجهة للتفاعل في الطرف العربي حول كثير من القضايا الافريقية ، ومثال على ذلك التقاء الموقفين في احداث الزائير عام ١٩٧٨ وفي النزاع الصومالي الاثيوبي ، واستفاد اقتصادياً من حيث ان جزءاً من المساعدات العربية كان يذهب في تمويل الاستيراد من « الغرب » الصناعي ، وفي تأمين الحد الادنى من الاستقرار المطلوب لتنشيط الاستثمارات في المنطقة . وتعددت مصادر المساعدات العربية من صناديق وطنية ومؤسسات اقليمية وصناديق دولية(٤١) .

إذاً استفاد « الغرب » من حيث زيادة اختراقه الاقتصادي للنظامين العربي والافريقي حيث ان ما عرف بالفوائض المالية الناتجة عن عائدات النفط والتي كانت تستقر في المصارف الغربية ، كان يعاد توظيفها من قبل هذه المصارف وبواسطة الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا . ومن جهة اخرى ولئن ساهم التفاعل في اضعاف الاختراق السياسي الاسرائيلي لافريقيا الا انه لم يلغه إذ نتيجة ما سبق ان وأشرت اليه في المجال الاقتصادي ، غاب الدبلوماسيون الاسرائيليون وحل محلهم التجار والفنيون الذين يخدمون الاهداف ذاتها ولو بصيغ مختلفة .

ـ يعود التأييد الافريقي العام للعرب لعدة عوامل : منها الاقتصادي ومنها ايضاً السياسي كالوقوف في وجه الاستعمار واستيعاب طبيعة وشرعية قضية فلسطين والتضامن الاسلامي في بعض الحالات . ويعود ذلك الى تخوف بعض الدول الافريقية من ان تعزل امام الاتجاه الافريقي العام ان هي بقيت على ترددها في اتخاذ مواقف مؤيدة للعرب ، واعطي على سبيل المثال كينيا وشاطىء العاج .

ملاحظتان اساسيتان لا بد منهما حول التفاعل العربي ـ الافريقي هما :

ـ إن التفاعل زاد في الاختراق الدولي لافريقيا ان كان في المجال الاقتصادي كما اشرت سابقاً او في المجال الامني السياسي ، حيث ان الاختراق حصل في بعض الاحيان عبر نقاط توتر ونزاع عديدة في افريقيا ، بعضها يقع في « منطقة الترابط الجغرافي » من افريقيا وبعضها الآخر ساهمت اقطار عربية عبر دورها في تدويله .

ـ في معرض استقراء نزاعات دول « منطقة الترابط الجغرافي » انه بقدر ما تكون دول هذه المنطقة في نزاع مع بعضها تؤثر سلبياً على التفاعل العربي ـ الافريقي وتخلق توتراً في العلاقات العربية ـ الافريقية : النزاع في السودان في الماضي(٤٢) ، التأييد العربي للصومال في نزاعها مع اثيوبيا ، النزاع الصومالي ـ الكيني ، حيث بدا ان العرب يتحدون احدى الشرعيات الاساسية في النظام الاقليمي التي تقوم على احترام الحدود المرسومة منذ زمن الاستعمار . فقد دعت منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ القوى الاجنبية بعد النزاع الصومالي ـ الاثيوبي الى عدم التدخل في الشؤون الافريقية ، ومن المعنيين مباشرة بهذه الدعوة الاقطار العربية . ومن الامور التي تترك

---

(٤١) انظر مثلاً : Abdo I. Baaklini, «Emerging Patterns of Economic Relationships: The Middle East and Africa,» *Journal of African Studies*, vol. 9, no. 2 (Summer 1982), especially the table on p. 63.

(٤٢) حول التوتر العربي ـ الافريقي في السودان ، انظر :
Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana, 1981), especially, pp. 125-141.

آثاراً سيئة على التفاعل موضوع عدم منح حركات التحرير الوطنية الافريقية صفة المراقب في اجتماعات الجامعة العربية اسوة بما هو معمول به في منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يستطع الطرف العربي حسم هذا الموضوع نتيجة الاختلاف حوله بين دول اعضاء في منطقة الترابط الجغرافي . ويبدو ان مشاكل وخلافات هذه المنطقة اغرقت اعمال منظمة الوحدة الافريقية حتى جمدت دورها عملياً . واكثر ما يدفع الموقف الافريقي الى السلبية في تفاعله مع النظام العربي حين يحاول الاخير اخراج « دولة قلب » في النظامين كانت تمثل ترابطاً بينهما في اطار التفاعل ، كما حصل مع الموقف العربي من مصر مما ادى الى توقف التعاون العربي ـ الافريقي . من جهة اخرى فإن الموقف العربي المتماسك ـ وخاصة عند دول « منطقة الترابط الجغرافي » كما في حرب ١٩٧٣ وفي المراحل الاولى من التفاعل ـ يسهل تنشيط العلاقات العربية ـ الافريقية ويدعمها .

ثالثاً : الاختراق الدولي للنظامين الاقليميين مستقبلاً

إن عدداً من العوامل الدولية والاقليمية والمحلية تدفع باتجاه زيادة الاختراق الدولي مستقبلاً للنظامين العربي والافريقي مع ما يحمل ذلك من مخاطر على الاستقلالية السياسية والتنمية الاقتصادية في كلا النظامين على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي . وهذه العوامل هي التالية :

١ ـ الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين

للدلالة على طبيعة وحدة الصراع بين القوتين العظميين يشار اليه في علم الاستراتيجية انه بمثابة لعبة مكاسب محصلتها صفر (Zero - Sum game)(٤٣) فما يحققه طرف من نفوذ ومواقع، يكون بمثابة خسارة للطرف الآخر. ويتسم الصراع الدولي ـ مع تطور الاسلحة النووية قدرة ومدى، واتساع رقعته نتيجة لمتغيرات دولية عديدة وتعدد سيناريوهات المواجهة الممكنة ـ بازدياد اهمية بعض « مسارح النزاع » في العالم كالمحيط الهندي والخليج العربي وجنوب الباسفيك وجنوب الاطلسي وينعكس ذلك بشكل تنافسي للحصول على مواقع نفوذ في الدول المحيطة بهذه « المسارح » . والى جانب الاهمية الجيوستراتيجية ، يملك النظامان العربي والافريقي اهمية اقتصادية ـ استراتيجية بسبب زيادة التنافس على المصادر في العالم ونظراً لاحتوائها على عدد وفير وكميات مهمة من الموارد الطبيعية والمعدنية كالنفط والغاز الطبيعي (المنطقة العربية) والبلاتينيوم واليورانيوم والذهب والمنغانيز والكروم والاسبستوس (المنطقة الافريقية)(٤٤) .

---

(٤٣) انظر : Thomas C. Shelling, *The Strategy of Conflict* (Oxford:Oxford University Press, 1960), especially pp. 38-118.

(٤٤) انظر مثلاً : Guy F. Erb, «l'Afrique et l'économie internationale: Les Grandes lignes d'une politique americaine,» dans: Jennifer Seymour Whitaker, ed., *les Etats Unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu* (Paris: Karthala, 1978), pp. 56-57.

ايضاً بشكل عام : John Waterbury and Regaei El Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well-Being?* (New York: McGraw-Hill, 1980), especially pp. 153-160.

والمنطقتان الاكثر اهمية ضمن النظامين هما جنوب افريقيا والخليج العربي . اذاً فقد ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنظامين بازدياد اعتماد الغرب اقتصادياً على الموارد الاولية فيهما .

تقسم استراتيجية القوتين العظميين الى جزئين اساسيين : الاول دفاعي واستباقي Preemptive والهدف هو الدفاع عن مواقع او ميادين استراتيجية مهمة كذلك ، العمل على استباق اي محاولة لتهديد ما والجزء الثاني هجومي وردعي والهدف هو اشعار الطرف الآخر بالقدرة على تهديد مفاصل استراتيجية مهمة له . وفي هذا السياق وفي اطار ما ذكر سابقاً حول لعبة المكاسب التي محصلتها صفر ، يبرز التفاعل الاستراتيجي بين القوتين العظميين بشكل علاقة جدلية . فينشأ التنافس والتسابق ويكتسب الصراع حدته في الحفاظ على موقع او محاولة السيطرة عليه او منع الطرف الآخر من السيطرة عليه .

وتقسم المفاصل الاستراتيجية الرئيسية عربياً وافريقياً في هذا الصراع الى ثلاثة :

أ ـ مفصل جيوستراتيجي(٤٥)

ويشمل هذا المفصل ما يلي :

(١) **المحيط الهندي وجنوب الاطلسي** : اذ تبرز اهمية المحيط الهندي في انه ضمن سيناريو مواجهة يمكن للولايات المتحدة ان تهدد بواسطة الصواريخ العابرة للقارات والمحملة في غواصات نووية ، الاتحاد السوفياتي . من هنا ايضاً يكسب المحيط الهندي اهميته الدفاعية بالنسبة للاتحاد السوفياتي وتزداد اهميته في كونه يشكل المدخل عبر بحر عمان ومضيق هرمز الى « مسرح الخليج » الذي له اهمية مميزة في استراتيجية كلتا القوتين . اما الاطلسي الجنوبي فهو كامتداد للاطلسي الشمالي يكسب اهمية دفاعية مهمة عند حلف الناتو حيث ان اي وجود سوفياتي في تلك المنطقة يمكن أن يهدد امريكا اللاتينية (الضفة الغربية للمحيط) وكذلك الولايات المتحدة وهو ايضاً يصل بين منطقة حلف شمال الاطلسي والمحيط الهندي . فكل من القوتين تحاول ابقاء وجود عسكري بحري متوازن وليس بالضرورة متبادل مع الطرف الآخر ، كذلك مراقبة تحركات الطرف الآخر واحتواء اي محاولة لتوسعه ويتطلب ذلك كله الحصول على علاقات مميزة في الدول الافريقية والعربية المطلة على المحيطين من اجل تأمين التسهيلات والخدمات الضرورية لقواتهما .

(٢) **القرن الافريقي** : وتظهر اهميته الاستراتيجية في ان من يسيطر على باب المندب وبالتالي على الممر المائي ـ البحر الاحمر ، السويس ـ بين المحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط واهمية ذلك مثلاً انه الطريق الاقصر الذي يربط بين الاتحاد السوفياتي عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وكذلك الامر بالنسبة للحلف الغربي وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا .

(٣) **رأس الرجاء** : فقد ازدادت الاهمية التجارية للممرات المائية في تلك المنطقة مع اقفال قناة السويس وبقيت على اهميتها بعد فتح القناة لوجود ناقلات نفط كبيرة لا يمكنها ان تعبر

---

(٤٥) انظر مثلاً : Larry W. Bowman and Ian Clark, ed., *The Indian Ocean in Global Politics* (Boulder, Colo.: Westview, 1981); Geoffrey Kemp, «les Intérêts stratégiques et les option militaires des Etats - Unis en Afrique sub- sahariennes,» dans: Jennifer S. Whitaker, ed., *Les Etats-Unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu*, pp. 101-125; Robert Legvold, «Les Intérêts stratégiques de l'Union soviétique en Afrique,» dans: Whitaker, Ibid., pp. 127-152, and Kenneth I. Adelman, *African Realities* (New York: Grane, Russak, 1980), pp. 17-44.

القناة . وتشكل المنطقة طريق الامدادات النفطية والموارد الاولية للغرب في منطقة الخليج وجزء كبير من افريقيا . وهي ايضاً طريق اسطول الصيد السوفياتي وهو الثاني في العالم حالياً ، ويحصل على ٢٠ بالمائة من موارده في المحيط الهندي ويجوب شواطىء افريقيا الشرقية والغربية . وظهرت الاهمية الاستراتيجية للمنطقة منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الحليفة عندما سيطرت المانيا على المتوسط فهذه المنطقة تربط بين جنوب الاطلسي والمحيط الهندي ومنطقة الخليج بالنسبة للاستراتيجية الامريكية وهي ايضاً تصل بحراً بين الجزء الآسيوي وبين الجزء الاوروبي في الاتحاد السوفياتي .

وللدلالة على الاهمية الاستراتيجية لافريقيا ، يقول احد المختصين الغربيين بالشؤون الافريقية ، انه حتى لو أرادت القوى الغربية الامتناع عن التدخل وفك ارتباطها بافريقيا ، فإن ذلك غير ممكن من زاوية مصالحها الكونية طالما ان الاتحاد السوفياتي لا يفك ارتباطه او يوقف تدخله في المنطقة[٤٦] .

ب ـ مفصل اقتصادي

يتسم النظام الدولي بازدياد « حرب الموارد » والتسابق للحصول عليها بين القوى الكبرى وتعمل الاستراتيجية الامريكية في المنطقتين العربية والافريقية على ضرورة تأمين استمرار مد الغرب الصناعي بالموارد الطبيعية والمعدنية خاصة وان اوروبا الغربية تعتمد اكثر من الولايات المتحدة على هذه المصادر الافريقية والعربية وقد أظهرت ازمة النفط والمقاطعة عام ١٩٧٣ كم يمكن أن تترك آثاراً سلبية على علاقات اطراف الحلف الغربي بعضها ببعض . يتطلب هذا كله في المنظور الاستراتيجي منع الاتحاد السوفياتي او حلفائه من احداث اختراق للمناطق او الدول ذات الاهمية الاقتصادية ومحاولة اخراجها من دائرة علاقاتها المميزة مع الغرب . وهناك تصور استراتيجي غربي يعتبر ان الاتحاد السوفياتي يقيم استراتيجيته على محاولة حرمان الغرب من هذه الموارد[٤٧] لاخفاقه عبر احتواء اوروبا الغربية فعلاً ويشجع تثمين هذا السيناريو في التصور الغربي ، محاولات الاتحاد السوفياتي الافادة من الازمات في المناطق الحيوية اقتصادياً للحصول على مكاسب سياسية عبر تأييده ودعمه لبعض اطراف النزاع .

ج ـ المفصل السياسي

يضم النظامات العربي والافريقي عدداً كبيراً من الدول التي تشكل ثقلاً رئيسياً في المحافل الدولية كالامم المتحدة واجهزتها المتخصصة وحركة عدم الانحياز ، ومن الطبيعي ان تحاول كل من القوتين العظميين الحصول على اكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تواجهها في العلاقات الدولية . وفي حين كان يقال ان الخمسينات شهدت سيطرة الولايات المتحدة على الجمعية العامة للامم المتحدة بسبب غلبة دول العالم الثالث المؤيدة لها وبأن الوضع

---

(٤٦) Colin Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» in: Colin Legum et al., eds., *Africa in the 1980's: A Continent in Crisis* (New York: McGraw- Hill, 1979), p. 66.

(٤٧) Adelman, *African Realities*, pp. 24-25.

قد انعكس في الستينات والسبعينات لمصلحة الاتحاد السوفياتي الا ان حقيقة الامور تظهر ان هذه الدول اخذ اقتراعها يتأثر باعتبارات محلية واقليمية اكثر من تأثره باعتبارات علاقاتها مع القوتين العظميين في مجمل القضايا الدولية وبذلك فإن الولايات المتحدة فقدت « الاكثرية » لا بسبب توجه الدول نحو تأييد الاتحاد السوفياتي بل لأن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً معادياً لكثير من الشرعيات الاقليمية والدولية بالنسبة للعالم الثالث ـ مثلاً قضايا محاربة الاستعمار، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، قانون البحار، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ ويؤكد ذلك ان الاتحاد السوفياتي « خسر كل من معركة » افغانستان وكامبوديا في الامم الامتحدة وفي حركة عدم الانحياز. فالمرونة في التصويت والمواقف من حيث علاقة الدول المعنية بنظام القطبين الاعظمين تدفع بهما الى زيادة التسابق لكسب ود هذه الدول والتأثير في سلوكيتها السياسية.

٢ ـ الدولة المنبوذة

تبين في جزء سابق كيف ان الدولة المنبوذة ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة الاختراق الدولي للنظام الاقليمي المجاور لها اذ ترافق ذلك مع مراحل ازدياد حدة الصراع عسكرياً او سياسياً بين الدولة المنبوذة والدول المجاورة لها. وتدل كل المؤشرات التالية على ان الصراع سيزداد توتراً في المستقبل:

أ ـ محاولة كل من الدولتين المنبوذتين مد نفوذها على المنطقة المجاورة ضمن ما يسميانه الحصول على اقصى درجة من الامن الذاتي.

ب ـ ازدياد حالة عدم التوازن في موازين القوى بين كل من « الدولة المنبوذة » والدول المجاورة لها نتيجة عوامل متعددة منها التفوق التقني الحربي عند كل من الدولتين، واقامة قوة ردعية نووية وذلك بالتعاون بينهما، كذلك فإن اسرائيل تتلقى بشكل مستمر مساعدات عسكرية حتى تبقى في حالة تفوق تجاه الاقطار العربية، يقابل ذلك ضعف في امكانات الدول المجاورة وتبعثر في قواها نتيجة علاقاتها النزاعية ببعضها بعضاً احياناً، وبروز نوع من اللامبالاة تجاه النزاع خاصة في الدول غير الملاصقة جغرافياً للدولة المنبوذة(٤٨) وتساعد هذه العوامل كلها في زيادة تصلب الدولة المنبوذة يدفعها لذلك ايضاً عقيدة تعطي الشرعية اللازمة للموقف السياسي.

ج ـ ما يزيد ايضاً في تعقيد الاوضاع طبيعة الصراع وهو ما يعرف « بالنزاع البنيوي » حيث ان كل طرف ينطلق في موقفه من شرعية تاريخية او قومية او دينية في ما يتعلق بمجال الاختلاف مما يصعب عملية ايجاد الارضية المشتركة الضرورية لحل النزاع الا في حال تغير في القيم الاساسية التي تحدد موقع كل طرف من الصراع. إذاً ترفض الدولة المنبوذة تقديم تنازلات اساسية وهي في الوقت ذاته لا تستطيع ان تفرض شرعية وجودها بالقوة فتبقى حالة اللاحرب واللاسلم التي تتفجر احياناً او تنعكس في توتر في اطار النظام الاقليمي المجاور للدولة المنبوذة فتخلق المناخ الضروري لزيادة الاختراق الدولي عبر القوى المتواجهة.

---

(٤٨) حول افريقيا، انظر: William Zartman, «Social and Political Trends in Africa in the 1980's,» in: Legum et al., eds., *Africa in the 1980's*, p. 96.

د ـ خطأ المراهنة على الولايات المتحدة في انتزاع تنازلات اساسية من كلتا الدولتين المنبوذتين نتيجة الاسباب المذكورة سابقاً ونتيجة ايضاً لأهمية كل من الدولتين المنبوذتين في الاستراتيجية الامريكية وازدياد هذه الاهمية مع ازدياد الصراع بين القوتين العظميين .

٣ ـ ضعف دور المؤسستين الاقليميتين

من المسلم به انه بقدر ما تفشل المنظمة الاقليمية في ادارة النزاعات المحلية والاقليمية واستيعابها وحلها في الاطار الاقليمي ، تنجح محاولات التدويل ، وتزداد احتمالات الاختراق الدولي للنزاع الذي ينعكس بدوره على المنظمة ويشل دورها . ويعود ضعف المنظمتين في هذا المجال الى عوامل عديدة موجودة كلها في النظامين العربي والافريقي :

أ ـ ظهور الضعف في عقيدة النظامين : العروبة والافريقية ، وتشكل « العقيدة » شرعية للمنظمة الاقليمية وضوابط على سلوكية الدول والاطراف الاقليمية عند محاولتها تدويل ازمة معينة او اخراجها من الاطار الاقليمي ـ الشرعي وهذا ما هو حاصل في المنطقتين .

ب ـ غياب مركز ثقل رئيسي على مستوى النظام ككل في كلا النظامين ، يستطيع ان يدفع باتجاه التعاطي مع الازمات والنزاعات في اطارها الاقليمي . ففي النظام العربي ونتيجة خروج مصر من التفاعلات السياسية ووجود تبعثر في القوى ، ظهر اكثر من مركز ثقل واستقطاب قد يحيد احدهما الآخر في كثير من الاحيان ، وقد يكون من مصلحة الطرف الاضعف اقليمياً ـ في ازمة معينة ـ تصعيدها الى المستوى الدولي ، وحتى تبقى الازمة في اطارها الاقليمي يفترض حدوث اتفاق فعلي بين مراكز الاستقطاب للقيام بذلك . اما النظام الافريقي فيتسم بوجود قوى اقليمية وغياب القوة الاقليمية على مستوى النظام ككل . فهذا النظام لم يأخذ يوماً شكلاً هرمياً وهو غير مهيأ لذلك نتيجة « متطلبات » النظام وصعوبة توفيرها من طرف قوة واحدة بسبب ضعف الامكانات[٤٩] .

ج ـ أظهرت التجارب الماضية ان النزاعات الحدودية او الخلافات بين دولتين بشكل عام كان اسهل حلها في الاطار الاقليمي من النزاعات الداخلية والتي تأخذ بعداً اقليمياً[٥٠] . واحتمال قيام نزاعات بين دول في النظامين موجود نتيجة كثافة التفاعل بينها، كذلك هناك دائماً احتمالات تفجر نزاعات محلية في النظام الافريقي لاسباب تتعلق بالبنية المجتمعية لدول هذا النظام .

د ـ وجود قصور في البنية المؤسسية للمنظمتين الاقليميتين يضعف من امكاناتهما في مجال حل النزاعات ومحاولة استيعابها . واشير في هذا السياق مثلاً الى غياب مبدأ الالزام ، في

---

(٤٩) حول النظام الافريقي ، انظر: William Zartman, «Africa's,» in: Jmaes Rosenau, Kenneth Thompson and Gavin Boyd, eds. *World Politics : An Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 569-595, and William Zartman, «Africa as a Subordinate State System in International Relations,» in: Richard Falk and Saul Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco, Calif.: Freeman. 1972), pp. 384-397.

(٥٠) حول هذا الموضوع انظر : Joseph S. Nye, *Peace in Parts, Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1971), pp. 154-172.

ميثاق المنظمتين ، الذي يمكن ان ينص على اولوية اعتماد الحل الاقليمي قبل الحل الدولي في النزاعات كما هو الحال في منطقة الدول الامريكية[٥١] .

هـ ـ وجود نزاعات لا يمكن للمنظمة الاقليمية في اطار صلاحياتها التعاطي معها وذلك عندما يكون احد الاطراف في النزاع خارج المنظمة الاقليمية ، وهي الحالة التي يكون فيها النزاع بين دولة عضو في النظام ودولة على هامش النظام ، وهذا ما هو قائم حالياً : النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، النزاع بين العراق وايران ، النزاع بين جنوب افريقيا ودول « خط المواجهة » . ويظهر على سبيل المثال كيف ان مؤتمر القمة الفرنسي ـ الافريقي اخذ « يسرق » دور منظمة الوحدة الافريقية في هذا المجال حيث انه في انعقاده عام ١٩٨١ تم وضع اسس لحل مشكلة التشاد فيما فشلت المنظمة بذلك .

٤ ـ قضايا التنمية : ازدياد التبعية

تزداد مع الوقت تبعية اقتصادات مجتمعات الدول العربية والافريقية للدول المتقدمة مع ما يترتب عن ذلك من نتائج سيئة اقتصادياً وسياسياً على الدولة ومؤشرات ازدياد التبعية هي التالية :

أ ـ نمو سكاني سريع وهجرة داخلية من الريف الى المدن مع ما يترتب على ذلك من نتائج ديموغرافية تفرض على الدولة وجود امكانات اقتصادية واجتماعية اكبر مما تملك للتعاطي مع هذه التغييرات ، مما يدفعها الى الاقتراض من الخارج ومحاولة الحصول على المساعدات الفنية ايضاً .

ب ـ نمو بطيء لقطاع الزراعة نتيجة عوامل عديدة منها ما ذكر سابقاً ومنها غياب سياسة زراعية ومنها غياب القدرة على تحديث وتطوير قطاع الزراعة لزيادة الانتاجية ، يقابل هذا النمو البطيء ، نمو سريع للسكان ولحاجاتهم الاستهلاكية مما يزيد من الفجوة الغذائية فتضطر الدول الى شراء السلع الغذائية الاساسية (القمح وغيره) من الخارج ايضاً .

ج ـ هدر الكثير من الامكانات المادية والبشرية في القطاع العسكري .

د ـ مجمل اقتصادات هذه الدول زراعية بشكل أساسي وبنيتها تقوم على التوجه نحو التصدير او انها من اقتصاديات السلعة الواحدة وهي بذلك تعتمد على الاستيراد الكثيف مما يعرضها الى الآثار السلبية وبشكل مضخم للازمة الاقتصادية في الغرب .

هـ الاعتماد على « بيوت الخبرة » الاجنبية في ما يتعلق باستعمال الوسائل التقنية الحديثة في برامج التنمية . هذه العوامل مجتمعة تساهم في زيادة مديونية هذه الدول وبالتالي زيادة الاختراق الاقتصادي والسياسي ، عبر المؤسسات المالية والنقدية والشركات المتعددة الجنسيات ، للنظام الدولي وخاصة في قطبه الغربي .

---

(٥١) انظر مثلاً : احمد الرشيدي ، « مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية وفي بعض المواثيق الدولية الاخرى : دراسة مقارنة ،» **شؤون عربية** : العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ١٨٤ـ ١٩٧ ، وناصيف حتي ، « الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (/ يوليو ١٩٨٢) ، ص ١١١ ـ ١١٤ .

٥ ـ النزاعات المحلية والاقليمية

إن احتمالات نشوء نزاعات محلية في افريقيا ـ تتحول اقليمية ودولية ـ كبيرة كما ذكر سابقاً مقارنة مع المنطقة العربية ، ولئن كانت بعض عوامل تفجير النزاعات في افريقيا قائمة في المنطقة العربية .

تتسم افريقيا بنوع من « البلقنة » الجغرافية[٥٢] ، ونتج عنها وجود دول صغيرة جداً تقدم بطبيعتها ظروفاً صالحة للقوى الاقليمية والدولية للتدخل ، كذلك تتسم افريقيا جنوب الصحراء بغياب الدولة القومية . فانشاء الدول لم يأخذ بعين الاعتبار كيفية توزيع الجماعات (Social Group) ، ولئن حاولت منظمة الوحدة الافريقية في ميثاقها اعطاء شرعية للحدود التي رسمها الاستعمار من اجل تثبيت الاستقرار وايجاد نوع من الحصانة للدولة القائمة والتي جمعت ولاءات مختلفة ومتمايزة من امنية ولغوية وطائفية وقبلية او هي جزأت ولاءات بين اكثر من دولة . هذا العامل الى جانب عوامل اخرى ، منها فشل السلطة في مجمل الاحيان نتيجة ضعف الامكانات او غياب الاهتمام في بناء الشرعية المؤسسية للدولة لصهر الولاءات المختلفة في ولاء جديد . من هذه العوامل ايضاً نمو الوعي السياسي عند المواطنين ومطالبتهم بالمشاركة السياسية واصطدامهم برفض السلطة يؤدي في ذلك الى الانكماش ضمن الجماعة الاولية . هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى تفجر الولاءات ما تحت الوطنية في بعض الاحيان في محاولتها تحقيق قدر اكبر من التعبير عن هويتها او المشاركة في الحكم او حتى الانفصال مما يبقي الوضع متوتراً في احيان كثيرة . وتواجه المنطقة العربية ولاء ما فوق الوطني (Supranational) متمثلاً بالتيار الاسلامي الآتي من ايران والذي في حدة طروحاته وسلوكيته في ظل غياب التجانس الطائفي وحتى الديني احياناً في مجمل المجتمعات العربية ، اخذ يخلق توترات في اقطار عربية مختلفة عبر تنمية الوعي الذاتي الطائفي واعطائه بعداً سياسياً قد يؤثر مستقبلاً على الاستقرار السياسي في عدد من الاقطار العربية[٥٣] .

ويخفف من امكانية اللاستقرار الناتج عن اوضاع داخلية في الاقطار العربية مقارنة مع افريقيا ، العاملان التاليان :

! البنية السياسية للدولة في المنطقة العربية اقدر على استيعاب الخضّات بشكل عام بسبب امكاناتها مقارنة مع الدول الافريقية .

ـ تشعب عوامل التجزئة وغياب التجانس في افريقيا اكثر من المنطقة العربية . ففي ظل هذه الاوضاع من المرجح ان تتحول كثير من النزاعات الداخلية والحدودية في افريقيا الى نزاعات مسلحة في الثمانينات[٥٤] .

---

(٥٢) Justinian Rweymanu, «Constraints and Opportunities for the NIEO in the Sub-Saharan Africa,» in: Jorge Lozoya and Hector Cuarda, eds., *Africa, The Middle East and the New International Economic Order* (New York: Pergamon, 1980), p. 3.

(٥٣) حول هذا الموضوع ، انظر : Georges Corm, «La Balkanisation du Proche-Orient,» *Le Monde diplomatique* (Janvier 1983).

(٥٤) Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» p. 23.

ومن مسببات التوتر ايضاً ، ازدياد المشاكل الاقتصادية والمصاعب الناتجة عنها والتي تعاني منها دول المنطقتين وافريقيا بشكل خاص ، ويتضح ذلك مثلاً من العدد الكبير للدول التي حصل فيها انقلابات في افريقيا نتيجة الاوضاع الاقتصادية والتي عانت من خضّات سياسية ، ولو لم يحصل تغيير في الحكم(٥٥) .

٦ ـ مستقبل التفاعل العربي ـ الافريقي

إن مواجهة الاختراق الدولي والتخفيف من تأثيره ومنع حدوثه في بعض الحالات يتطلب تحولاً أساسياً على مستوى كل من النظامين الاقليميين باتجاه محاولة التصدي للنزاعات من سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية في جذورها والعمل على بناء الامن القومي في كل منها . والمطلوب عمله من جهة التفاعل العربي ـ الافريقي ضرورة ارسائه على اسس ثابتة مستقبلاً لا بد من ان تنعكس ايجابياً على تدعيم الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين . ويزيد من اهمية ذلك ان التفاعل العربي ـ الافريقي يفترض ان يكون نموذجاً للتفاعل او التعاون بين الجنوب والجنوب خاصة وان الاوضاع الاقتصادية في دول « الشمال » وعلاقاتها في هذا المجال بعضها بالبعض وتوجهاتها ، تبدو كلها ذات آثار سلبية في مجال التعاون مع « الجنوب » للاسباب التالية :

أ ـ انخفاض في معدل النمو في « الشمال » بشكل عام مما يزيد من الانكماش الاقتصادي وينعكس سلباً على الاستيراد من « الجنوب » .

ب ـ ظاهرة التضخم والتي تنعكس بشكل اكبر في « الجنوب » .

ج ـ اجراءات الحماية الاقتصادية في دول الشمال ضد المنتوجات والسلع المستوردة لحماية الانتاج الوطني .

د ـ التقلبات في الاسواق المالية وما تتركه من آثار سلبية على ميزان مدفوعات دول « الجنوب » .

هـ ـ تراجع في مقدار وحجم المساعدات للتنمية التي كان يقدمها « الشمال » الغني الى « الجنوب » النامي. ويرى ابراهيم شحاته مثلاً ان على الجنوب التعامل مع محيط دولي غير مضياف في الثمانينات(٥٦) . في ظل هذه الاوضاع الدولية سيواجه التفاعل العربي ـ الافريقي تحديين لا بد له من التعامل معهما :

(١) عودة الدور الامني والسياسي الاسرائيلي وتصاعده في افريقيا نتيجة الاوضاع الدولية حيث عادت اسرائيل لتلعب دوراً ضمن الاستراتيجية الامريكية في افريقيا وحيث تحسنت العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية عما كانت عليه في السبعينات ، وهذا القبول الافريقي ولو

---

(٥٥) William Zartman, «Issues of African Diplomacy in the 1980's,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1036.

(٥٦) Ibrahim Shihata, *The Other Face of OPEC, Financial Assistance to the Third World* (London: Longman, 1982), p. 24.

المحدود للعودة الاسرائيلية في زمن التراخي العربي لا بد من ان يترك آثاراً سلبية على العلاقات العربية ـ الافريقية .

(٢) بداية تراجع الدور الاقتصادي العربي نتيجة انخفاض الامكانات المالية العربية وتحديداً النفطية ، وقد يترتب على ذلك خلل في التعاون مع افريقيا خاصة وان المدخل المالي من مساعدات واستثمارات هو المدخل الرئيسي في التعاون . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى انه مهما قيل في سياسة المساعدات العربية ، فهي لا يمكن ان تتواصل بالشكل ذاته اذ ان هذه المساعدات ناتجة عن مصادر فانية مقارنة مع المساعدات الغربية الناتجة عن طاقات انتاجية متجددة وضخمة . من هنا تكسب المساعدات العربية اهميتها ومعناها الخاص ولكن من الضروري ان يتجه التعاون في اطار التفاعل العربي ـ الافريقي الى التنوع والتكامل . فالنظامان يملكان امكانات بشرية كبيرة وموارد معدنية وطبيعية ضخمة واساسية لبناء صناعة ومساحات زراعية شاسعة اذا عرف استخدامها ، يمكن أن تخلق اكتفاء ذاتياً غذائياً . هذه العوامل مجتمعة ، مع وجود الارادة السياسية عند الطرفين ، يمكن ان تساهم في بناء الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين وهذا كله مرتبط بالطبع بالعلاقات السياسية القائمة في « منطقة الترابط الجغرافي » وفي علاقاتها مع النظامين ، فهي تبقى الجسر الذي يربط بين المنطقتين وكذلك الوادي الذي يفصل بينهما □